## تصنيف النظم السياسية:

هناك عدة معايير لتصنيف النظم السياسية، منها ما يركز على **العدد**؛ أي عدد الأشخاص المسؤولين عن الحكم؛ هل هي بيد شخص وحيد يدير مقاليد الحكم كله، أم عدد محدود من الأشخاص، أم مجموعة كبيرة من الأشخاص؟. وهناك تصنيف يرتبط **بالشرعية** التي تعتمد عليها القيادة السياسية والذي طرحه ماكس فيبر، هل هو مرتبط بالتقاليد أم بالكاريزما أم العقلانية؟. وقد يكون التصنيف وفق **النظام الحزبي** بين أنظمة تعددية و أنظمة ثنائية حزبية و أنظمة الحزب الواحد، كما قد يكون مستندا إلى معيار **الفصل بين السلطات** بين أنظمة رئاسية أو برلمانية أو شبه رئاسية.

وهناك من التصنيفات من يعتمد **نمط الثنائية** ليشير إلى الخصائص الأساسية الفارقة بين نوعين من الأنظمة السياسية، مثل الأنظمة التقليدية / الأنظمة الحديثة، الأنظمة الشخصية/ اللاشخصية، الأنظمة الانتخابية/ غير الانتخابية، الأنظمة العلمانية/ الدينية، الأنظمة اللبرالية/ الاشتراكية.

ولعل من أكثر التصنيفات المعاصرة اعتمادا من قبل العلماء و الباحثين في علم السياسة هو ذلك الذي يميز بين النظم **الديمقراطية و النظم غير الديمقراطية** ( شمولية ، تسلطية).

### 1- النظم الديمقراطية الليبرالية:

**أ- معنى الديمقراطية:** يتم تحليل الديمقراطية عن طريق ثلاثة مستويات: اللغوي، الاصطلاحي والإجرائي.

- **التعريف اللغوي:** هي مصطلح يوناني مكون من جزئيين كلمة ديمو "حكم" ، وقراطية "شعب" وبالتالي تعني "حكم الشعب".

- **التعريف الاصطلاحي**: يشير التعريف الكلاسيكي للديمقراطية "حكم الشعب نفسه بنفسه" وينتقد جوزيف شومبيتر هذا التعريف بأنه لا يمكن لأفراد الشعب كافة القيام بأعباء الحكم، وأن الديمقراطية في حد ذاتها مناقضه لنفسها، ويقول لابد ممن التحول من "حكم الشعب" إلى" الحكم لصالح الشعب" . ويمكن تعريف النظام الديمقراطي " بأنه نظام يعتمد على حكم الأغلبية من الشعب -نتيجة وجود تعددية داخل المجتمع - يسير وفقا لسيادة القانون" .

- **التعريف الإجرائي:** هناك عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الديمقراطية: التداول على السلطة، الانتخابات الدورية، حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والصحافة، سيادة القانون ،التنافسية الحزبية للوصول للسلطة، الفصل بين السلطات، استقلالية القضاء، الرقابة و المساءلة .

**ب- أنواع الديمقراطية:** نجد الديمقراطية المباشرة ، الديمقراطية النيابية ، الديمقراطية شبه المباشرة وهي الأشكال التي يقتضي بيانها مع الملاحظة بأن الديمقراطية النيابية هي محورها، وأن الديمقراطية المباشرة أمست تاريخية، والديمقراطية شبه المباشرة تابعة للديمقراطية النيابية ومرتبطة بها.

-**الديمقراطية المباشرة**: تنطوي على تطبيق المبدأ الديمقراطي بأبعد حدوده وبأقصى نتائجه، إذ ا في هذا النظام يتولى الشعب بنفسه مباشرة صلاحيات الدولة بدون أن يمر بواسطة أية من الهيئات أو الأفراد كالبرلمان أو الملك أو الرئيس أو القاضي، من دعاتها :جون جاك روسو الذي يعتبرها التطبيق المثالي والحقيقي للسيادة، ولعدم قابلية الإرادة الشعبية للتعديل أو الإنابة، الشيء الذي جعله ينتقد النظام النيابي بشدة. ومدركا بعدم واقعية الديمقراطية المباشرة ً لكن رغم ذلك كان روسو واعيا واستحالة تطبيقها. وقد كانت الديمقراطية المباشرة سائدة في "الدول-المدنية" القديمة لد ى اليونان خصوصا، وفي أوائل تاريخ روما وفي المدن الشرقية حيث انقسم السكان إلى ثالث طبقات هي "طبقة النبلاء والعبيد والتجار الأجانب "، وكانت هذه الديمقراطية تمارس من طرف النبلاء فقط. ومن مميزات الديمقراطية المباشر ة أنها نظام مثالي يمارس فيه الشعب سلطته بصورة مباشرة بدون وسيط أو نواب عنه، وهي تعبير حقيق ي للديمقراطية. ولكن يأخذ عليها أنها لا يمكن تطبيقها نتيجة زيادة عدد السكان وامتداد الأقاليم وزيادة تدخل الدولة ووظائفها وبالتالي لا يمكن للشعب تولي إدارة الحكم .

- **الديمقراطية النيابية:** هي ذلك النظام الذي يقوم أساسا على وجود برلمان منتخب مِن الشعب لميقات معلوم، ويمثل العضو فيه الشعب كله،لا الدائرة التي انتخبته فحسب، وتقتصر مهمة الشعب فيه على انتخاب البرلمان الذي يمارس السيادة نيابة عنه، فهو يقوم على ثلاثة أركان:

1- برلمان منتخب لميقات معلوم: فالمجالس المعينة لا يمكن خلع الصفة النيابية عليها، وكذلك المجالس الاستشارية التي لا تتمتع بسلطات حقيقية في إدارة شؤون البلاد، وتبدو ضرورة توقيت البرلمان في هذا النظام في تأكيد رقابة الشعب على ممثليه، وضمان لبقاء تمثيل أعضائه لإرادة الناخبين.

2- تمثيل النائب للأمة كلها: وذلك ليعمل النواب لمصلحة مجموع الأمة، وليس لمصلحة دوائر هم الانتخابية فحسب، وقد كان العمل قبل الثورة الفرنسية أ ّن أعضاء الهيئات العمومية وكلاء عن دوائرهم الانتخابية فحسب، وليسوا وكلاء عن مجموع الأمة أو الشعب، فجاءت الثورة الفرنسية وقررت تمثيل النائب للأمة جميعها لا لدائرته الانتخابية فقط، حتَّى لو حدث أن انفصلت إحدى الدوائر الانتخابية عن إقليم الدولة؛ بسبب الحرب، فإن نواب هذه الدائرة لا يفقدون صفتهم النيابية؛ بل يظلون متمتعين بصفتهم النيابية عن الأمة.

3- استقلال البرلمان مدة نيابته عن مجموع الناخبين: ففي هذا النوع من الديمقراطية تقتصر مهمة الناخبين على انتخاب برلمان يمارس السيادة النيابية عنهم، فلا يمارس الشعب حقه في السيادة إلا مرة واحدة عند اختياره أعضاء البرلمان، فإذا تم ذلك استقل البرلمان بالسلطة ولا سبيل لجماعة الناخبين عليه في مدة النيابة.

- **الديمقراطية شبه المباشرة:** وتحتل الديمقراطية شبه المباشرة والمنطوية في حقيقتها على وسائلها الرامية إلى تقريب المسؤولين المنتخبين من مواطنيهم الناخبين، مركزا وسطا بين الديمقراطية المباشرة التي باتت مستحيلة التطبيق عمليا، وبين الديمقراطية النيابية المفتقرة إلى الاستمرار على صالتها بمصادرها. وفي هذا النظام توجد هيئات تمثل الشعب وتنتخب من طرفه، تمارس السلطة باسمه ولحسابه و إلى جانب ذلك يشارك الشعب بصفة مباشرة في ممارسة السلطة بطرق مختلفة، وتتجلى مظاهر مشاركته في الميادين التالية: - الاقتراح الشعبي: بمعنى أن عددا معينا من المواطنين

يستطيعون المبادرة باقتراح تعديل دستوري أو اقتراح قانون ما على البرلمان لمناقشته والبت فيه. - الاعتراض الشعبي (الفيتو) وهو يبدو في واقعه القانوني بشكل استفتاء سلبي بمعنى قرار يعترض الشعب على مبدئه أو نصه، فيطرح للاستفتاء الشعبي فإذا وافق أن هناك قانونا الشعب على الاعتراض ألغي القانون المعترض عليه وإلا يكون واجب النفاذ.

**2- النظم التسلطية والشمولية:**

**أ- النظام التسلطي:**

وصف التسلطية أطلق على العديد من أنظمة الحكم وخاصة أنظمة العالم الثالث، الحكم المطلق، والديكتاتورية، والسلطوية كغيرها من المفاهيم لها تعريف لغوي، اصطلاحي، وإجرائي

- **التعريف اللغوي**: ترجع كلمة السلطوية إلى "سلط" وهي تعني مكن منه و تحكم فيه، و"تسلط" عليه تحكم و تمكن وسيطر، ويشتق منها أيضا السلطة: وهي التحكم والسيطرة. وبالتالي يشير المعنى اللغوي للكلمة بوجوب التحكم والسيطرة وهي لأركان الرئيسية للنظام السلطوي.

- **التعريف الاصطلاحي**: يعرفها خوان لينز بأنها " أنظمة سياسية تعتمد على العنف والإكراه مع غياب الأيديولوجية وعدم التشجيع على المشاركة السياسية".

- **التعريف الإجرائي**: ومن التعريفين السابقين يمكن استخلاص عدد من المؤشرات الرئيسية التي يمكن من خالها معرفة النظم التسلطية وتميزها عن المصطلحات الأخرى، وهي كالتالي:

- استعمال الإكراه في فرض الولاء والانتماء السياسي للنخبة الحاكمة.

- غياب تام لأيديولوجية واستبدالها بشعارات القومية والوطنية والولاء للدولة متجسدة في النخبة الحاكمة.

- ضعف أو غياب لمنظومة الحقوق والحريات وخاصة الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام والصحافة من قبل الدولة.

- ضعف المؤسسات السياسية ودورها سواء التشريعية أو القضائية.

**- أشكال الأنظمة السياسية التسلطية:**

ومن هنا يمكن اعتبار هذه المؤشرات هي الأسس الأصيلة للحكم على النظام ووصفه بالنظام التسلطي، وتتراوح الأنظمة التسلطية ما بين: النظام الاستبدادي المحافظ، النظام الاوليجارشي، النظام الديكتاتوري الشعبوي، النظام البيروقراطي التسلطي.

النظام الاستبدادي المحافظ: أنظمة ملكية في الغالب تعتمد على الوراثة وضعف في دور المؤسسات ومشاركة سياسية محدودة.

النظام الاوليجارشي: وهي أنظمة ذات وجه ديمقراطية شكلية من حيث وجود برلمان وتعددية سياسية ولكن الحكم يرجع فيها للنخبة الحا كمة دون إ عطاء قيمة للمشاركة السياسية أو المؤسسية داخل النظام.

الديكتاتوري الشعبوي: يستند فيه النظام على الكاريزما السياسية للقائد ، وعادة يكون ذات خلفية عسكرية ويسعى إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وكسب الطبقة العريضة من الشعب لنيل التأييد والمناصرة مثل بونابارت في فرنسا وكمال أتاتورك في تركيا.

النظام البيروقراطي التسلطي: هي أنظمة سياسية أكثر حداثة تحتوي على أجهزة بيروقراطية حكومية تسيطر على المجتمع بصفه قسرية، وهي نتيجة النظم الشمولية التي تخلت عن الإيديولوجية وتحولت إلى مجرد ترسانة تعمل داخل نظام بيروقراطي مثل الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين.

وبالنظر إلى دول العالم الثالث نجدها أكثر النظم تسلطيا، ويتضح ذلك في أفريقيا خاصة في الحقبة التي تلت الاستقلال والتحرر من الاستعمار بالرغم أن معظم الدول الأفريقية تبنت نظام الحزب الواحد ، وتبني الإيديولوجية الاشتراكية، لكن لم تستطيع الدول الأفريقية إذابة الإيديولوجية داخل نظمها السياسية وبالتالي تحولت إلى نظم تسلطية.

**د. النظام الشمولي:**

لتوضيح مفهوم الشمولية لابد من الرجوع إلى التعريف اللغوي، الاصطلاحي والاجرا ئي لتحديد المعنى الدقيق للمصطلح.

- **التعريف اللغوي**: في المعجم يتم الكشف عن الشمولية في "شمل" وهي تعني احتوى وتضمن، و أيضا تشير إلى أشتمل بثوبه أي أدار على جسده بحيث لا تخرج يده منه.

- **التعريف الاصطلاحي**: تتعدد التعريفات للشمولية أو التوتاليتارية، حيث تعرفها حنا آرندت بأنها "أنظمة سياسية تستخدم الإترهاب الشامل"، يعرفها كارل فريدريك بأنها "أنظمة سياسية ذات أيديولوجية سياسية تحاول الدولة فرضها عن طريق البوليس السري، وتسيطر على جميع مناحي الحياة سواء الاقتصادية أو السياسية ولا تقبل بأي أنشطه خارج أيديولوجيتها المعلنة".

- **التعريف الإجرائي:** بالنظر للتعريف الاصطلاحي نجد أن هناك عدد من المؤشرات الرئيسية، والتي تميز النظام الشمولي:

1 )أيديولوجية رسمية معلنة تدعم شرعية النظام.

2 )وجود حزب واحد مهيمن على الحياة السياسية تحت زعيم واحد.

3 )ممارسات قمعية للمعارضة عن طريق البوليس.

4 )احتكار جميع الحريات لصالح النظام.

وبالتالي توصف الأنظمة الشمولية الدول الشيوعية والأنظمة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي والحزب الصيني الاشتراكي الثوري، والنظام السياسي في كوريا الشمالية.

وتشير حنا آرندت في تحليلها للشمولية: أنها أنظمة تأتي بالانتخابات مثل " هلتر"، ويكون هناك رضاء عام من قبل الجماهير كما في ايطاليا الفاشية، وبالتالي يصبح لدى الحاكم الشرعية في فرض الفكر الخاص به، والذي يسعى إلى تحويل الطبقات إلى جماهير تؤمن بهذه الأفكار العدائية عن طريق خلق "عدو موضوعي" مثل اليهود بالنسبة للنازيين، ومن هنا يتحول مركز السلطة من الجيش إلى الشرطة بحسب وصف ارندت.

تسعى السلطة الشمولية إلى السيطرة الكاملة على منابر الإعلام والصحافة بحيث يبث فيها الأفكار والإيديولوجية الخاصة بالدولة وتمنع المعارضة أو تبني أفكار مخالفة للأيديولوجية المعلنة، واتبع ذلك موسوليني في ايطاليا، وهتلر في ألمانيا والذي رفع شعار "أعطني إعلاما كاذبا أعطيك شعبا بلا وعي".

أحد أهم ركائز السلطة الشمولية استخدام القمع وأعمال البوليس والتجسس على الجماهير، وبالتالي يخلق أجواء من الخوف والذعر بين المواطنين، وهو ما جعل آرندت تربط الشمولية بالإرهاب.

**أمثلة الأنظمة الشمولية:**

1 )- ألمانيا النازية (هتلر) وهو متعصب للقومية الألمانية ومعادي للشيوعيين ووصفهم بالخطر على أمنها القومي.

2 )- ايطاليا الفاشية (موسوليني) والتي كانت تحكم عن طريق المجلس الفاشيستي الكبير مسيطرا بشكل كامل على أجهزة الحكم، وقد وصل إلى سدةالحكم 1922 نتيجة فوزه بالانتخابات وتشكيله الوزارة ..

3 )- الاتحاد السوفيتي في عهد الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي الثوري في الصين، والنظام الثيوقراطي في إيران، والعراق في عهد صدام حسين وسيطرة حزب البعث وغيرها.